# إشكالية بناء الثقافة السياسية في المنظومة المؤسساتية بالجزائر وانعكاساتها على مستويات التنمية: دراسة في عمليات الجذب السياسي.

د/ خالد تلعيش – جامعة خميس مليانة

**ملخص المداخلة:**

التنمية السياسية تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية، وتطوير الأحزاب فكراً وتنظيماً وأداء وعلاقات. والمعروف أن مفهوم التنمية السياسية وظف من قبل الجامعات الأورو – أمريكية تحت شعارات التحديث والتطوير السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التحديثية والتنموية. يدرك العارفين بالأمر السياسي، بأن الوطن العربي، أعني واقعه، أصبح يطرح نفسه للتغيير بكل أنساقه البنائية، وفي هذه الحالة تضفي التنمية على نفسها البعد الاجتماعي، أو المجتمعي، بمعنى أن التنمية السياسية لا يمكن أن تنجح في تحقيق أهدافها إلا إذا طالت كل أنساق البناء الاجتماعي. كذلك فإن الدراسة تحقق أهميتها لا لأنها تجعل من التنمية السياسية موضوعها، وإنما لأنها تعالج التنمية السياسية في سياق وإطار الوطن العربي.

**Abstract**

Political Development seeks to improve the political performance at the level of individuals, groups and parties and governments such as the modernization of political institutions, and the development of party ideology and organization, performance and relationships. It is known that the concept of political development employed by universities US Euro under the slogans of modernization and political development have been many studies make this intent Under the framework of modernization and development projects. Understands those who know the political thing, that the Arab world, I mean the reality, became arises to change all Onsagah constructivism, in this case lend development at the same social dimension, or community, in the sense that political development can not succeed in achieving its objectives only if long all formats construction social. Also, the study achieved its importance because it does not make it the theme of political development, but because it dealt with the political development in the context and framework of the Arab world

مقدمة:

لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة. والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع.. وهى تختلف من بلد لآخر

حتى لو كان شعباه ينتهجان نفس الأساليب الحياتية، وينتميان إلى نفس الحضارة، ويتقاسمان الاهتمامات والولاءات.

**مفهـــوم الثقافة:** ومفهوم (الثقافة) هو من المفاهيم الملتبسة في كل اللغات لأنه يراد التعبير بكلمة واحدة عن مضمون شديد التركيب والتعقيد والتنوع والعمق والاتساع ويضاعف الالتباس أن علم الثقافة والانثروبولوجيا الثقافية وعلم اجتماع المعرفة وعلم البرمجة العصبية اللغوية، ما زالت تُدرس على نطاق ضيق كتخصصات فردية ولم تصبح من العلوم التي يقرأها كل الدارسين كالفيزياء والجغرافيا والكيمياء والتاريخ لذلك ظل معظم الناس لا يعرفون الحقائق الهامة التي توصلت إليها العلوم الإنسانية.

الإسهام العربي في تحديد " الثقافة يستعرض د . حسين مؤنس المعاني العربية لمادة " الثقافة " كما وردت في " لسان العرب " نختار منها التالي : " ثقف الشيء ثقفاً وثقوفاً : خدمة ، ورجل ثقف : حاذق فهم. "

ابن السكيت " رجل ثقف لقف ، وثقف لقف ، وثقيف لقيف : بين الثقافة واللقافة" .

ابن دريد : ثقفت الشيء : حذقته ، وثقفته إذا ظفرت به.

وتثقيفها، تسويتها، ويعلق د .**حسن مؤنس** على ذلك بالقول : " فليس في معاني لفظ ثقف ما يتفق مع المعنى الذي نريده نحن اليوم من كلمة ثقافة ، بل نحن لا نستعمل ثقف أو ثقف بل تثقف يتثقف بمعنى اطلع اطلاعاً واسعاً في شتى فروع المعنى حتى أصبح رجلاً مثقفاً، فاللفظ يستعمل اليوم في معنى الاطلاع الواسع المطلق غير المحدد بتخصص، ولا وجود لهذا المعنى في المعاني القديمة للفظ الثقافة " .

ويمكن أن نلاحظ في هذا الصدد أن كلمة " **ثقافة** " باللغة العربية تتميز تميزاً واضحاً عن كلمة " حضارة " وذلك بتركيزها على الجوانب النظرية والفكرية والمعرفية والفنية والجمالية بوجه عام ، أي على النواحي المعنوية من الحضارة.

وتشكل الثقافة ضمن النسق الاجتماعي العام نسقاً فرعياً متميزاً ومستقلاً، لكنه يتفاعل مع بقية الأنساق الفرعية الأخرى ويتطور معها و بها، وتقوم الثقافة بتكوين جملة الطرائق والمعايير التي تحكم رؤية الإنسان للواقع، لذلك فإن الثقافة هي مجموع القيم والقواعد والأعراف والتقاليد والخطط التي تبدع وتنظم الدلالات العقلية والروحية والحسية، وتعمل على الحفاظ على توازن النسق الاجتماعي واستقراره ووحدته وتوحيد الأنساق الفرعية للنسق الاجتماعي عن طريق توحيد الأنماط العقلية التي تحكمها، فالثقافة تغذي الأنساق الفرعية للنسق الاجتماعي بقيم مماثلة فتخلق نسيجاً اجتماعياً واحداً قادراً على إعادة إنتاج نفسه. لذلك فإن الثقافة في الحقيقة ليست إلا المجتمع نفسه وقد أصبح مظهراً للوعي أو وعياً، وهذا الوعي هو في ذات الوقت وعي للذات.

**ويعود** الفضل في التعريف الإنساني الأول للثقافة إلى **ادوارد تايلور** الذي عرف الثقافة أو الحضارة بمعناها الإنساني الأوسع على أنها؛ "هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن

والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع"

والثقافة تعني "ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبير والإبداعات التي في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميكيتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء."

والثقافة في التاريخ هي " تلك الكتلة نفسها بما تتضمنه من عادات متجانسة، وعبقريات متقاربة وتقاليد متكاملة، وأذواق متناسبة وعواطف متشابهة، وبعبارة جامعة هي كل ما يعطي الحضارة سمتها الخاصة.

والثقافة تعرف بصورة عملية على أنها " مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه"، فهي على هذا التعريف المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته.

ويقدم لنا **مالك بن نبي** محاولة أراد أن يقدم فيها إيضاحا اشمل لوظيفة الثقافة من خلال مماثلتها بوظيفة الدم، فيؤكد على أن الدم يتكون من كريات دموية حمراء وبيضاء، وكلاهما يسبح في سائل واحد من البلازما ليغذي الجسد الواحد، والثقافة في مماثلته هي ذلك الدم في جسم المجتمع الواحد يغذي حضارته، ويحمل أفكار الصَفوة كما يحمل أفكار العَامَة، وكل من هذه الأفكار منسجم في سائل واحد من الاستعدادات المتشابهة والاتجاهات الموحدة الأذواق.

لقد أعلنت الأمم المتحدة في ندوتها المقامة لمناقشة الحقوق الثقافية من حيث هي حقوق إنسانية :**1970** إلى أن الثقافة تعني دائماً كل الحقوق التي تمكن الإنسان من أن يأخذ حجمه الكامل، وقد قدَّم أحد المشاركين، وهو من أمريكا اللاتينية رأياً بقوله: يمكن أن نضيف إلى معنى الثقافة أنها أي جهد إنساني يعطي الإنسان شعوراً بالكرامة، فَرَدَ آخر إنَّ لكل شعب حضارته مقهوراً كان أم قوياً غير أنَّه يمكن أن يعاني من غزو ثقافي أو يتبنى ثقافة القوي.

وقد انتهت الندوة إلى تعريفات شتى خلاصتها: "إن ثقافة أي شعب هي طريقته الخاصة في الحياة، وموقفه منها، وآراؤه فيها، وفلسفته تجاه مشاكلها، ثم تصوره لوضعه في الحياة"3).

وبسبب تعدد التعريفات للثقافة جاء **إعلان مكسيكو** لغرض تحديد معنى الثقافة في إطار عام وواسع كالأتي :" إن الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن يُنظر إليها اليوم على أنها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات."

**2. خصائص الثقافـــة:** إن الخصائص الرئيسية للثقافة هي:

-1إنها من اكتشاف الإنسان باعتبارها مكتسبة وليست وراثية أو غريزية ، وبالاستناد إلى ذلك لا يمكن أن نجد أية ثقافة لدى الحيوان لاعتماده على الغريزة، إذن الثقافة إنسانية الملامح، ولا مجال لقيام أيةِ ثقافةٍ دون الوجود الإنساني الذي ينمي هذه الثقافة ويكتسبها عن الغير من خلال تطور حياته الاجتماعية فناً وفكراً وسلوكاً.

-2الثقافة تنتقل من جيل لآخر، ومن مجتمع لآخر، من خلال العادات والتقاليد والقوانين والأعراف، وعملية النقل هذه تتم من خلال التعلم، مع إضافة كل جيل لما يكتسبه مما يطرأ على حياته من قيم ومبادئ وأفكار وسلوكيات جديدة نتيجة لتغير الظروف.

-3الثقافة قابلة للتعديل والتغير من جيل لآخر، حسب الظروف الخاصة بكل مرحلة، ويمكن للأجيال الجديدة أن تضيف قيماً ومفاهيم جديدة لم تكن موجودة لدى الأجيال السابقة.

**مفهـــوم الهُوية:**إن مسألة الهُوية توحي وللوهلة الأولى، إلى المسألة الأوسع وهي مسألة الهُوية الاجتماعية التي تعد الهُوية إحدى مكوناتها، إذا لا يمكننا التطرق إلى مفهوم الهُوية إلا إذا حددنا بعدها الاجتماعي.

وعليه تعبر الهُوية الاجتماعية "محصلة مختلف التفاعلات المتبادلة بين الفرد مع محيطه الاجتماعي القريب والبعيد، والهُوية الاجتماعية للفرد تتميز بمجموع انتماءاته في المنظومة الاجتماعية؛ كالانتماء إلى طبقة جنسية أو عمرية أو اجتماعية أو مفاهيمية...الخ، وهي تتيح للفرد التعرف على نفسه في المنظومة الاجتماعية وتمكن المجتمع من التعرف عليه."

لكن الهُوية الاجتماعية لا ترتبط بالأفراد فحسب، فكل جماعة تتمتع بهوية تتعلق بتعريفها الاجتماعي وهو تعريف يسمح بتحديد موقعها في المجموع الاجتماعي.

الهُوية الاجتماعية هي احتواء وإبعاد في الوقت نفسه: إنها تحدد هوية المجموعة (المجموعة تضم أعضاء متشابهين فيما بينهم بشكل من الأشكال)، في هذا المنظور تبرز الهُوية الثقافية باعتبارها صيغة تحديد فئوي للتمييز بين نحن وهم، وهو تمييز قائم على الاختلاف الثقافي.

أما الهُوية فلغويا هي مأخوذة من "هُوَ.. هُوَ" بمعنى أنها جوهر الشيء، وحقيقته، لذا نجد أن الجرجاني في كتابه الذائع الصيت "التعريفات" يقول عنها: بأنها الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب.

فهوية الإنسان .. أو الثقافة.. أو الحضارة، هي جوهرها وحقيقتها، ولما كان في كل شيء من الأشياء – إنساناً أو ثقافة أو حضارة – الثوابت والمتغيرات .. فإن هوية الشيء هي ثوابته، التي تتجدد لا تتغير، تتجلى وتفصح عن ذاتها، دون أن تخلي مكانها لنقيضها، طالما بقيت الذات على قيد الحياة.

إن هوية أية أمة أو مجتمع هي صفاتها التي تميزها عن باقي الأمم لتعبر عن شخصيتها الحضارية

وإذا كانت هذه هي الهُوية وهذه أهميتها لكل أحد فإن الهُوية عند المسلمين أكثر أهمية، والإسلام بعقيدته وشريعته وتاريخه وحضارته ولغته هو هوية مشتركة لكل مسلم، كما أن اللغة التي نتكلم بها ليست مجرد أداة تعبير ووسيلة تخاطب، وإنما هي: الفكر والذات والعنوان، بل ولها قداسة المقدس، التي أصبحت لسانه بعد أن نزل بها نبأ السماء العظيم، كما أن العقيدة التي نتدين بها ليست مجرد أيديولوجية وإنما هي: العلم الكلي والشامل والمحيط، ووحي السماء، والميزان المستقيم، والحق المعصوم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهي منظومة القيم التي تمثل مرجعيتنا في السلوك، فهي ليست نسبية ولا مرحلية.

**التنمية السياسية:** يُعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ودخل في دائرة الاستعمال الأكاديمي، إذا جاز هذا التعبير، وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية.

وكان الشغل الشاغل للعاملين في مجال التنمية السياسية، سواء أكانوا من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومراكز الأبحاث، ممن راحوا يُنظِّرون التنمية السياسية في إطار التنمية الشاملة، أم أولئك الذين كانوا يبحثون عن محددات التحديث السياسي والاجتماعي في منظومة "العالم الثالث" حيث إن التنمية السياسية بالنسبة إليهم عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية. ولأنها أيضاً عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات[1].

والملاحظ أن مفهوم التنمية السياسية تمخض عن عدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية، وتطوير الأحزاب فكراً وتنظيماً وأداء وعلاقات. والمعروف أن مفهوم التنمية السياسية وظف من قبل الجامعات الأورو– أمريكية تحت شعارات التحديث والتطوير السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التحديثية والتنموية، مثل مشروع " كاملوت" الأمريكي وغيره[2] ومثل النقاط الأمريكية التي رفعت رايات التحديث الفكري والثقافي وتحقيق الاستقرار السياسي، وصرفت ملايين الدولارات بقصد "ضمان استمرار تحقيق مصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية" ودفع الأنظمة السياسية للاقتراب الشكلي من النموذج الغربي، لأنه على حد زعمهم يشكل النموذج الذي يحتذى في العالم،والقائم أصلاً على الديمقراطية والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية، وحرية الفكر، وانتقال السلطة عبر صناديق الاقتراع ونظام البرلمان.[3] ونشأت ونمت حول مفهوم التنمية السياسية عدة آراء واتجاهات فكرية سياسية، وترسخت عدة نظريات متخصصة في التنمية السياسية وإجراءاتها، واشتقت عدة تعريفات منها على سبيل المثال، تعريف "الفرد ديامنت" الذي يقول عنها بأنها: "العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيداً من القدرة لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب، وأن يطور نماذج جديدة للنظم. [4]ونخلص من الأفكار والآراء السابقة أنَّ التنمية السياسية هي:

ـاتكوين ثقافة سياسية تتمحور حول حقوق الإنسان وواجباته ويشكل قاعدة انطلاق وبدء وفعل وإجراءات للتنمية السياسية.

–تحديث الحياة السياسية وهذا معناه تحديث النظم والسلطة والأداء السياسي. –البحث عن نموذج تتمثل فيه التنمية السياسية بكل أبعادها وغاياتها وحيال هذا الأمر تفترق النظريات السياسية وفكرها: فالليبرالية

ترى بأن النظم السياسية في الغرب هي التي تشكل النموذج الأمثل. بينما ترى النظرية الماركسية بأن المجتمع الشيوعي، هو النموذج الذي يتمثل فيه مستقبل البشرية[5].

هناك وجهات نظر محسوبة على التنمية ترى بأن التعبئة السياسية تشكل مستوى وآلية من آليات التنمية، وتقوم بدورها عن طريق أجهزة وآليات الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة بتطوير الأداء السياسي وإجراءات على الأرض، أو داخل البناء الاجتماعي.

**التحديث السياسي والتنمية السياسية:** إن مفهوم التحديث السياسي والتنمية السياسية، مثل غيره من المفاهيم في علم السياسة، يعاني من كثير من عدم الوضوح، إذ ليس هناك اتفاق بين العاملين في حقل علم السياسية حول تعريف دقيق للمفهوم. فعلى سبيل المثال، أورد لوسيان باي Lucian W. pye عام 1996 م عشرة معان وتعريفات لمفهوم التنمية السياسية، وحاول تقديم تعريف خاص به، وحقيقة فإن غموض المفهوم تدفع الباحث إلى التشكيك في قيمته، أي المفهوم، جملة وتفصيلاً. إذ، وكما يقول ساموبل هنتنغتون Samuel Huntington، "ماذا تعني التنمية السياسية إذا كانت تعني كل شيء وأي شيء".[6]

بسبب هذا الغموض، فإن مفهوم التنمية السياسية قد تُرك حقيقة مع بداية السبعينات من هذا القرن حيث حل محله العديد من المفاهيم البديلة التي تحاول أن تكون وصفية بشكل أكبر، وتحليلية بشكل أعمق. وعلى ذلك، فإن التركيز يجب أن يكون منصباً على "قيمة المفهوم" وليس على تطوره الفكري والتاريخي. ولكن ذلك لا يتم قبل استعراض سريع لأهم المقاربات أو المداخل Approaches التي ناقشت مفهوم التنمية السياسية. وفي هذا المجال، يمكن القول إن هناك أربع مقاربات رئيسة تعد الأكثر أهمية بالنسبة للتعامل مع المفهوم محل الدرس، ألا وهي:

**أولاً: مدخل النسق الوظيفة:**

يشمل هذا المدخل كتابات تالكوت بارسونز، وجبرايل الموند، وديفيد ايسون، ودافيد ابتر، وماريون ليفي، وليونارد بندر، وفريد ريغز، ويمكن إيجاز هذا المدخل بالقول بأنه: "يركز أولاً على النسق ككل وذلك كوحدة للتحليل، وافتراض وظائف معينة كمتطلبات للحفاظ على النسق ككل ثانياً، وأخيراً فهو يهتم ببيان وإثبات العلاقة المتداخلة والاعتمادية بين مختلف البنى في النسق".وقد طور المدخل عدداً من المفاهيم من أجل مقارنة مختلف الأنساق السياسية Pp;otoce; System، وذلك مثل البنية Structure، الشرعية Legitimacy، المدخلات Input، المخرجات Outputs، الأثر الاسترجاعي Feedback، البيئة Environment، الوظيفة Function، التحويل Transmision، وأخيراً التوازن Balance. وباستخدام هذه المفاهيم، فإن هذا لا مدخل يدرس التغير السياسي بناءً على تعريفه للتنمية السياسية من حيث كونها أحد نتائج عملية التحديث Modernization. ويقول التعريف إن التنمية السياسية عبارة عن "التمايز والتخصص المتنامي للبنى السياسية، وتزايد النزعة العلمانية في الثقافة. وعند تقويم هذا المدخل، يمكن القول إن ميزته الرئيسة هي في شمولية وعمومية مفاهيمه. غير أن هذه الميزة تشكل مصدراً

لعيوب عديدة، لعل أهمها تحول المدخل إلى درجة عالية من التجريد بحيث أصبح إطاراً نظرياً قائماً بنفسه ولنفسه. وبصفة عامة، فإن المدخل واجه نقداً قاسياً على أساس أنه: "غامض لفظياً، مبهم منهجياً، أمبيريقياً، وفي الختام يعاني من نقص القدرة التفسيرية والتنبؤية".

**ثانياً: مدخل العملية الاجتماعية:**

في أدبيات هذا المدخل نجد أسماء دانيل ليرنر، كارل دويتش، رايموند تانتر، هيوارد الكر، فيليبس كاراترايت، ومايكل هدسون. وحدة التحليل هنا هي العملية Process، وليست النسق System عمليات مثل التمدين Urbinisation، التصنيع Industriali،التشجير Commercialization، الحركية الاجتماعية والمهنية Social Mobility، واتساع نطاق التعليم، يحاول المدخل الاستفادة منها من أجل البحث عن علاقات ارتباط بين المتغيرات يمكن أن تقاس امبيريقياً أو تجريبياً.

ورغم أن هذا المدخل أقل تجريداً من سابقه، وأكثر قابلية للفحص التجريبي، إلا أن له عيوبه في التعامل مع مشكلات التغير تركيزاً على تحليل المجتمعات مكتملة النمو وتجاهل المجتمعات ناقصة النمو، حيث مشكلة التغير السياسي أكثر حدة. وثاني هذه العيوب هو ما يمكن تسميته مشكلة الصحة والمعنى، وبذلك نعني أنه هنا تتعلق بمستوى التحليل والعلاقة بين المستويين الكلي والجزئي في التحليل. وثالث هذه العيوب هو أن هذا المدخل، في بحثه عن القياس الكمي وقابلية الفحص الامبيرقي، يعاني من مشاكل في تعريف المتغيرات السياسية، فهو يسعى لقياس هذه المتغيرات وفق دلالات ومؤشرات معينة، ومحاولة البحث عن المعلومات الضرورية، دون أن يقدم تعريفاً نظرياً محدداً للمقصود أساساً بهذه المتغيرات.

**ثالثاً: مدخل التاريخ المقارن:**

في أدبيات هذا المدخل، نجد أسماء مثل سيريل بلاك، س.ن.ايسنستادت، دانكوارت روستو، سيمور مارتن ليبست، بارنغتون مور الابن، رينهارد بيندكس، وأخيراً أعضاء لجنة الـــ SSRC في السياسة المقارنة. وحدة التحليل في هذا المدخل هي المجتمع ككل متكامل. فإذا كان النسق هو وحدة التحليل للمدخل الأول، وكانت العملية هي وحدة التحليل للمدخل الثاني، فإن المجتمع هو وحدة التحليل لهذا المدخل.

والتركيز الرئيسي لهذا المدخل هو في المقارنة بين مجتمعين أو أكثر وذلك من أجل الكشف عن انماط معينة للتطور السياسي، وذلك من خلال "مراحل عامة" لا بد أن تعبرها المجتمعات. والمساهمة الحقيقية لهذا المدخل في أدبيات التنمية السياسية إنما تكون في قابليتها للفحص التجريبي. فهو يبدأ "بالمادة الحقيقية للتاريخ " ويركز على الظواهر المتميزة في التحديث. أما أهم عيوبه، فهو الإفتقار للدقة والعمومية نتيجة ذلك.

**رابعاً: نظريات التغير السياسي:**

يركز هذا المدخل على الحدث، أي التغير السياسي، دون إعطائه مضامين قيمية. بمعنى أن أكبر مساهمة لهذا المدخل هو في التحرر من الغائية، أو الأهداف المحددة سلفاً، كما نلاحظ في منهج النسق – الوظيفية، والتحرر من تلك المراحل ذات المدى الواسع التي تفتقر إلى التحديد الدقيق والقياس عند أدنى درجاته، كما في منهج التاريخ المقارن، وأخيراً التحرر من التحليل الكمي الصارم والمبالغ فيه الذي يبحث عن الدقة على حساب الأهمية، وذلك كما في منهج العملية الاجتماعية[7]

**التنمية السياسية والمتطلبات الاقتصادية:**

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـــعملية التنمية، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال، في الستينيات من هذا القرن، في آسيا وإفريقيا بصورة جلية.

وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization. وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية. ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع:

الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.فضلاً عن ذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع. ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:

أ- غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة

ب- نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج- إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به. الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية: يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ التنمية من نمـّى بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ النمو من نما ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نمواً. وإذا كان لفظ النموّ أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه. وطبقًا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقًا للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك على وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس على وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة. ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي. فعلى سبيل المثال تُعالج ظاهرة النمو (في المفهوم العربي الإسلامي) كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده، وكذلك نجد مفهوم الزكاة الذي يعني لغة واصطلاحا الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة، وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه مادياً بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي من الله تعالي. وهو ما يقارن بالعكس بالربا الذي قال عنه الله (يمحق الله الربا ويربي الصدقات) [البقرة:276]. ويتضح من ذلك أن مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يُعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا الحياة الطيبة في الدنيا، بينما يركز مفهوم Development على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمراً للبيئة ولنسيج المجتمع، وتؤكد التنظيم الاجتماعي ولو أدى إلى الاضطهاد للآخر/ الغريب. وفي الواقع فإن التنمية تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي، وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطورها.[8]

**التنمية السياسية في الوطن العربي:**عندما تطرح التنمية السياسية في الندوات وحلقات البحث التي تقيمها الجامعات ومراكز الأبحاث السياسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تمتد أبصارهم إلى الوطن العربي استطلاعاً ودراسة وتحليلاً ثم تفسيراً. وهم إذ يفعلون ذلك، إنما يفعلونه عن قصد ودراية استراتيجية لأنهم: 1- ينظرون بعين مستقبلية إلى سيرورة الحياة العربية ويرون في داخلها الاتجاهات الفكرية الداعية إلى حرية الوطن العربي وتخلصه من التبعية والسير نحو الوحدة العربية. 2- لأن الوطن العربي يشكل الآن وفي المستقبل بؤرة مصالحهم الاقتصادية، فهو مصدر المواد الأولية والثروات المعدنية الراهنة والمستقبلية. وهو الطاقة البشرية المستهلكة لفائض إنتاجهم الغذائي، ومصانعهم على اختلاف سلعها، فالوطن العربي يمثل أنموذجاً للمستهلك الذي يأكل الأخضر واليابس، الذي تصدره له أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

3 – لأنه، أي الوطن العربي، يشكل الملجأ الأمين والحيوي للشركات الأورو – أمريكية العابرة للقارات.-

4 لأن الرساميل العربية المفتوحة على أرقام خيالية في المستقبل القريب والبعيد بآلاف المليارات من الدولارات، ستودع وتستثمر في البنوك والقطاعات الزراعية والصناعية والسياحية في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. والمعروف وغير المخفي أن هذه الرساميل ستصب كثيراً من فوائدها لصالح المشروع الصهيوني سواء أشاء أصحابها أم لم يشاؤوا.

5- الوطن العربي، ورغم كل ما حققته ثورة المعلومات والاتصال من تجاوز للمسافات، ومن تغلب على أهمية الموقع والمكانة الجغرافية، فإنه لا يزال يشكل الامتياز في موقعه ومكانته في تشكيل وتكوين وبناء القرية "العالمية" الذي ألف منطق الرغبة، عند بعض الكتاب العرب أن يستسيغ هذا المصطلح وأن يستجيب لـــه، وخاصة إذا أخذنا بالاعتبار عملية التفكيك والهدم التي يقوم بها الحلف الأورو – أمريكي – صهيوني، للوطن العربي الموقع والمكانة لصالح المشروع الصهيوني القديم – الجديد لأن "الشرق الأوسط" بوصفه العملية القيصرية التي تجري الآن في أعقاب احتلال العراق. ولكن عندما تطرح التنمية السياسية من قبل أبناء الأمة العربية. أقصد أولئك الذين يدرسون في الجامعات العربية، ويقومون بأبحاثهم وندواتهم في مراكز البحوث العربية، أستثني عن قصد وروية مراكز الأبحاث التي تقيم ما هب ودب من الندوات الممولة من أعتى الجهات الأكاديمية والبحثية والمخابر الأورو- أمريكية – صهيونية –، فإن عيونهم تنظر إلى الوطن العربي تستطلعه تحت عناوين وأهداف مستقبلية منقادة وموجهة بالبحث عن الطريق إلى الوحدة العربية، وإلى التخلص من التخلف والتبعية والوصول إلى الاستقلال الحقيقي الذي لم ينجز في كل الأقطار العربية حتى هذه اللحظة. ومن قاعدة مبدئية ومنهجية في آن معاً يتم التعامل مع التنمية بحثاً عن مواقع التخلف والتنمية، والقصور الفكري والأداء السياسي المحسوب على الاستبداد وإلى الظلم الاجتماعي الذي يشل قدرات وطاقات الأكثرية الساحقة من أبناء الأمة في كل مواقعهم المحلية والوطنية والقومية حتى تنشغل في لقمة العيش، فتنصرف عن الإبداع، وخاصة الإبداع المقاوم للاحتلال الإمبريالي – الصهيوني القادم إلى الوطن العربي. الإبداع الذي ينتجه الواقع العربي

الاجتماعي – السياسي القاسي والصعب، والمخزون في الانفجارات المتوقعة هنا وهناك من أنحاء الوطن العربي.

وبالعين العربية المستقبلية يمضي الباحث والكاتب والمحلل المفسر لقضايا التنمية السياسية في الوطن العربي باتجاه مسائل أصبحت تشكل تحديات للمستقبل مثل: الديمقراطية داخل الأنساق العربية المحلية والوطنية والقومية، والتعامل القائم بين هذه الأنساق، داخل سياقه التاريخي، وتوزع السلطات، والمشاركة السياسية، والوحدة والتنافس بين الأجيال العربية على اختلاف مواقعهم وأدوارهم ثم المساواة بين الناس. ويبحث هؤلاء بعد أن أرشدتهم عيونهم المستقبلية عن التعددية السياسية الحاضرة. الغائبة في الحياة العربية ويعملون فيها الفكر القومي بحثاً وتحليلاً ودراية. ويجدون فيها كلمة " السر" فإذا ما تحققت مالكة شروطها وأسانيدها الفكرية والمنهجية، فإن الوطن العربي سيضع الخطوة الأولى على طريق معركة المستقبل العربي بكل أبعادها الداخلية والخارجية. وتفيد الأفكار السابقة أن التنمية السياسية هي جملة العمليات والإجراءات التي تستهدف تحديث النسق السياسي داخل البناء الاجتماعي. وهي في هذه الحالة من المفاهيم الحديثة التي استنبطها علم الاجتماع السياسي والانثروبولوجيا السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. علماً أنها كإجراءات وأنشطة وعمليات سياسية، قديمة قدم نشاط الإنسان السياسي، وإن كانت موسومة دائماً وأبداً بظروف المرحلة ودرجة تطورها. والمعروف للإنثروبولوجيا السياسية أن مفهوم التنمية السياسية دخل دائرة الاستعمال أو التوظيف الأكاديمي، إذا جاز هذا التعبير، وفي مراكز الأبحاث التطبيقية في الجامعات الأورو – أمريكية تدريجياً، وكانت وجهته هذه المرة الأمم والشعوب التي تشكل مجالاً حيوياً واستراتيجياً لدول وحكومات تلك الجامعات بحيث يتم توليفها سياسياً وليس تطويرها كما يزعمون بموجب مصالحهم. **التنمية السياسية بوصفها موضوعاً للعلم السياسي:** وتفيدنا مجالات التنمية وعناصرها وسماتها وحتى وجهتها أنها شكلت ولا تزال ميداناً وموضوعاً واسعاً للعلم السياسي بكل تفصيلاته وبخاصة الأنثروبولوجيا السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، وانثروبولوجيا التنمية.

وما دامت التنمية على هذا المنوال، فإنها تتناول بالدرس والتحليل والتفسير والتنظير الحياة السياسية في الأبنية الاجتماعية بحثاً عن مكوناتها ومحدداتها البنائية، نسبة إلى البناء الاجتماعي، كما تغوص استقصاءً ومقارنةً بين المتشابهات والاختلافات داخل المجتمع الواحد خلال انتقاله من حقبة أو مرحلة تاريخية إلى أخرى أكثر تطوراً. وتستفسر التنمية السياسية من خلال علومها وفروضها عن التشابه والاختلاف بين النظم السياسية، وتعدد السلط السياسية، وخلفياتها الفكرية والتاريخية والثقافية، بحثاً عن التغيير أو التطوير داخل بنية هذه السلط، ومن ثم مساعدتها لتتجاوز مواقعها وأطرها وسياقها التاريخي والاجتماعي. وبهذه الحالة يشكل البحث عن الأنموذج السياسي الذي يجب أن تمضي نحوه أو باتجاهه التنمية موضوعاً للتنمية السياسية. وهنا تفترق الاجتهادات وكل يمضي في طريقه نحو التنمية السياسية. وفي الغرب أقصد جامعاتهم ومراكز أبحاثهم، يعتبرون أنموذجهم السياسي في السلطة والأداء السياسي هو الأفضل والأمثل. وفي أنحاء عدة من العالم يمضي أعضاء هيئة التدريس ومراكز الأبحاث وكليات

العلوم السياسية، بحثاً عن نموذج يخص شخصيتهم الحضارية والسياسية والثقافية وتجربتهم التاريخية. أقول الأنموذج السياسي الذي لا يغمض العين إطلاقاً عما جرى ويجري في الغرب من تحديث وتطوير في الحياة السياسية.

**التنمية السياسية العربية ضرورة وطنية وقومية:** أنتجت الأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل حياة سياسية صعبة وقاسية على الإنسان العربي، إما لأنها لم تواكب العصر ومستجداته ، أو لأنها لم تف بمتطلبات الإنسان العربي في النهضة والعمل العربي المشترك والوحدة وغير ذلك من أهداف وطموحات، أو أن بعضها بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات قديمة لا تتكافأ مع حقوق الإنسان العربي المتعاظمة، لأن تحديات المرحلة أوجبت عليه البحث عن دور له في وطنه وأمته وحتى في العالم. وكان هذا معناه أن الحياة السياسية في الوطن العربي، بحاجة ماسة إلى تنمية سياسية، تترافق وتتماشى مع تنمية اقتصادية اجتماعية وثقافية تتجاوز الحالة السياسية التقليدية التي تفتقر بطبيعتها وبنيتها إلى طبقة متوسطة تشكل الرهان الحقيقي في النهضة والتنمية، غير أن التنمية السياسية المطلوبة للوطن العربي، هي التي تقوم على أساس أن الإنسان العربي يمثل جوهر التنمية وهدفها الأول. وهذا المستوى من التنمية هو الذي يعطي الإنسان العربي القدرة على مناهضة رياح التنمية الآتية من الخارج، لأنها الملاذ الذي تعتمد عليه الدول الأجنبية في إكمال سيطرتها على العالم، ووضع يدها على عناصر القوة التي تمكنها من الاستمرار في السيطرة.

والحديث عن تنمية سياسية عربية يصل بها إلى مستوى المهمة الوطنية القومية التي لا تقبل التأجيل إطلاقاً. هي تلك التعبئة التي تزاوج بين الثنائية الوطنية والقومية، والخصوصية والمعاصرة، والأصالة والتحديث. وتأخذ بالاعتبار التشابه والاختلاف بين الأقطار العربية من الناحية الاجتماعية والثقافية. وأن لا تقفز بشكل من الأشكال من فوق بنيان الدولة الوطنية التي تستريح على ثقافة، فيها مستويات من الخصوصية الوطنية: دولة / ثقافة = قطر عربي / ثقافة، وفي نفس الوقت أن لا تبالغ في التنوع الوطني لأنه في التحليل الأخير يشكل حالة قومية بفعل كثرة المشتركات، ولأن التنوع يشكل حالة إغناء للثقافات العربية: أمة عربية / ثقافة عربية = أقطار عربية / ثقافات وطنية وهي أيضاً التنمية السياسية التي تضع باعتبارها المحددات الثقافية – الاجتماعية التي تشكل المحدد الرئيس للشخصية الاجتماعية الوطنية – القومية، تلك المحددات التي تملك حضورها القوي في حال ممارسة التنمية السياسية بحثاً عن دور أفضل للأفراد والجماعات والأحزاب. وهذا معناه للوهلة الأولى أن تكون مهمة التنمية السياسية إعادة الشأن العام للشعب العربي انطلاقاً من أنه محورها الذي تبدأ به ومنه.

ومن البديهي أن لكل دراسة أو بحث مشكلته التي يحاول تحليلها وتفسيرها، وبيان جبلتها، والسنن والقوانين التي تحكمها، وفرزها وفق الأنساق التي يتكون منها البناء الاجتماعي وهي: النسق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأنساق الضبط الاجتماعي، وأبرزها وأهمها النسق السياسي. وحيث أن التنمية السياسية تشكل جزء من موضوع الدراسة، فإنها تطرح نفسها بوصفها إشكالية تبحث عن تفسير مقنع لها، يقول العلم الأنثروبولوجي السياسي كلمته فيها، بناء على مكوناتها الأساس: المجال الجغرافي

والبشري والزمني، بالإضافة إلى العناصر والسمات السياسية التي تشكل بنيان التنمية ومجالها، الذي تمارس فيه تنظير التنمية السياسية غداة توصيفها، والإشارات والرموز التي تؤشر إليها، والتي تفضي في نهاية الأمر إلى تشكيل النظريات التي قالت وتقول كلمتها في التنمية السياسية باعتبارها نسقاً مجتمعياً. وعلى هذا الأساس، فإن التنمية في هذه الدراسة لا تقتصر على مجرد معرفتها منهجياً، ومن ثم تطبيقاتها التي يحكمها هذا المنهج أو ذاك، وإنما هي البحث والتفصيل في إجراءاتها داخل الوطن العربي، أي داخل أنساقه السياسية المحلية والوطنية والقومية، وما يلزمها من إجراءات رسمية وأداء شعبي والفكر الذي يوجهها، والأحزاب التي تتشارك في تنفيذ هذه التنمية، أو تتقبلها بصدر رحب، لأن التنمية تتقصد تحديث الأحزاب، وتفعيل أنشطتها، وتطوير عقائدها وبنيانها التنظيمي، وإبراز شرعياتها التي يتوافق عليها المجتمع في عقده الاجتماعي.

والباحث إذ يدرك إدراك العارفين بالأمر السياسي، بأن الوطن العربي، أعني واقعه، أصبح يطرح نفسه للتغيير بكل أنساقه البنائية، وفي هذه الحالة تضفي التنمية على نفسها البعد الاجتماعي، أو المجتمعي، بمعنى أن التنمية السياسية لا يمكن أن تنجح في تحقيق أهدافها إلا إذا طالت كل أنساق البناء الاجتماعي. كذلك فإن الدراسة تحقق أهميتها لا لأنها تجعل من التنمية السياسية موضوعها، وإنما لأنها تعالج التنمية السياسية في سياق وإطار الوطن العربي، وتعتني على وجه التحديد بالواقع الاجتماعي العربي بما فيه من مشكلات ملحة فضلاً عن همومه السياسية والتحديات التي تواجهه في الداخل والخارج. إذاً، فالتنمية السياسية تعد حركة تغيير محسوبة ومخططة ومدروسة، تستهدف تحديث الحياة السياسية العربية، كما نتصورها. ومن البديهي أن يكون الوطن العربي هو ميدان ومجال الدراسة بمعنى أنها عندما تمضي في الاقتراب من مفهوم التنمية السياسية تضع باعتبارها أنها تحاول أن تسحب هذا المفهوم على الوضع السياسي في الأقطار العربية بحثاً وتحليلاً عن المداخل والمقدمات التي تنهض بالعمل والفعل السياسي الرسمي والشعبي، وعن المشترك فيه، وعن معاناة الناس السياسية، وما إذا كانت سياسات الأنظمة العربية والأحزاب على الساحة السياسية تخدم القضايا العربية، أو تعاكسها وتناهضها.

وقد قدمت الدراسة دواعيها أو أسبابها التي دعتها لاختيار الوطن العربي، أبرزها حقوق الإنسان العربي التي تأتي في خدمة تطلعاته وأهدافه، ومعركة المستقبل العربي.

وتجدر الإشارة على ملاحظة ما يجري في الوطن العربي من أحداث، وما تعلنه المحطات الفضائية من أخبار حول تعسف الكثرة من السلط العربية تجاه حرية الإنسان العربي السياسية، وما تنشره الصحف حول الاعتقالات، ومنع المظاهرات، وحجب المواقع الالكترونية، ومصادرة الصحف، ووقف الأنشطة السياسية، وعمليات الفصل والإقصاء التي تقوم بها بعض الأحزاب السياسية للإنسان العربي لا تؤهله، بل لا تمكنه على الإطلاق من أن يمارس دوره بنجاح داخل مجتمعه، وتحول دون نجاحه في الوصول إلى الحد الأدنى من أهدافه وتطلعاته المحلية والوطنية والقومية.

إن مفاهيم الاستبداد والظلم الاجتماعي، وقهر الإنسان تتكاثر داخل الثقافة السياسية إلى الحد الذي تكاد تكون فيه الوجه الآخر للسياسة الثقافية التي تكونها وتعيد ترتيب أولوياتها الأنظمة العربية، لذا فإن التنمية السياسية في الوطن العربي إذا أرادت أن تنجح في مهمتها التنموية، فإن عليها أن تبدأ بالثقافة السياسية العربية بكل مستوياتها المحلية والوطنية والقومية، بحيث تبرز القيمة الإنسانية للمواطن العربي وحقوقه المقدسة وأنه الأساس والهدف في كل عمليات التنمية وطموحاتها، وأن تكثر من المفردات والمفاهيم التي تخص قضايا الحرية والديمقراطية وحرية الفكر والقول والتعددية السياسية وحق المواطن العربي في نقل السلطة السياسية من خلال صناديق الانتخاب أو الاقتراع.

ومع أن الدراسة تشير إلى حقيقة التنوع في الثقافة السياسية داخل الأقطار العربية، وتقول باختلاف دائرة المفاهيم والمقولات والأطروحات الخاصة بحقوق الإنسان إلا أنها تؤكد أن هامش هذه الحقوق ليس واحداً في كل الأقطار العربية.

إن جوهر التنمية له بعده المستقبلي بمعنى أنها تفعل في الواقع الاجتماعي العربي لنقله مما هو كائن إلى ما يجب أن يكون، ولذلك نفترض أن التنمية السياسية تمثل شرطاً لتحديث الحياة السياسية العربية، وهي بشرطها هذا تستجيب للواقع العربي الصعب والقاسي الذي يحتاج إلى عملية تغيير سياسي قوامه أن الوطن العربي لن يبلغ النهضة، إلا إذا كان الإنسان العربي جوهر عمليات التنمية بكل مضامينها ومجالاتها وسيد قراره السياسي.

إن المفاهيم التي تغطي وتستوعب موضوع التعبئة السياسية وإجراءاتها على أرض الواقع الاجتماعي العربي، بمعنى آخر إن هذه المفاهيم أو المفهومات هي في التحليل الأخير من مفرزات الحالة السياسية العربية الراهنة، حيث أنها هي التي تقرر دواعي التنمية السياسية بل توجبها. وهي أيضاً تقرر وتحدد أبعادها وميادينها، لأن التنمية السياسية كما أسلفنا عملية تغيير داخل النسق السياسي العربي للانتقال به من الواقع العربي الراهن إلى الواقع الذي يجب أن يكون عليه في المستقبل، والتنمية السياسية إذا وضعت نفسها أمام الواقع العربي تستطلعه وتستكشفه، فإنها معنية أن تعرف يقيناً المبادئ السياسية الاجتماعية التي تنظم بالفعل العلاقات الداخلية والخارجية الحاكمة لحركة الواقع العربي، في حالاته المحلية والوطنية والقومية.

ونخلص من الأفكار السابقة إلى أن المفاهيم، هي في نهاية الأمر آليات ومفاتيح تفتح بها التنمية السياسية الأبواب المغلقة على الواقع العربي، وتعلن عن وجودها فيه، من أجل أن تباشر عملياتها ولذلك تم أختيار مفهوم النسق السياسي.

**النسق السياسي:** لم تكتمل الدراسات الأنثروبولوجية في وضع مفاهيم نهائية لدراسة الأنساق البنائية، كذلك علماء الأنثروبولوجي لم يحددوا تعريفا موحداً للأنساق، هكذا هو واقع هذه الدراسة، ولكن هناك

إتفاق على المقولة التي مفادها:(إن الأنثروبولوجيا: نظرية وتطبيق، ومادامت على هذه الشاكلة فهي ماضية في مسعاها في فهم الحياة الاجتماعية، ومعرفة كنه البناء الاجتماعي في كل متغيراته وتحولاته)[9]

وهذا معناه أننا إذا نظرنا إلى فكر العلم الأنثروبولوجي وأدبياته ودراساته الحقلية ومحاولاته الدائمة استيفاء النظرية الأنثروبولوجية حقها في وضع تعريف للنسق، حتى إذا أخذته ومضت به باتجاه المجتمعات، وجدت ضالتك، وقمت بالتغيير الأسلم والأكثر مصداقية للنسق المدروس من قبلك، إلا أن ثمة محددات وعوائق تجعل العلم الأنثروبولوجي ودراساته لا تبلغ الكمال الذي وصلت إليه العلوم الطبيعية والفيزيائية. وهذا معناه أن النظرية الأنثروبولوجية لم تقل كلمتها النهائية حتى هذه اللحظة بشأن موضوعاتها.

نخلص إلى أن مفاهيم الأنثروبولوجية عن البناء الاجتماعي وحركة واقعه فيها بعض الثغرات، وفيها أيضاً بعض الاحتمالات وهذه وتلك تدعو التنمية السياسية عندما تباشر مهامها في الوطن العربي إلى ألا تأخذ المفاهيم كما هي مدونة في الفكر الأنثروبولوجي، وإنما أن تترك الأبواب مفتوحة أمام المزيد من التطوير والتفسير الذي يزيد من استيعاب المفهوم لحركة الواقع داخل جزئياته، تكريساً للمقولة التي تقول إنَّ الأنثروبولوجيا: نظرية وتطبيق، لذلك فإن الدراسة ستأخذ مفهوم النسق السياسي وتسحبه على الواقع العربي معلنة،أنها تعتبره الفعل السياسي الذي يتم داخل البناء الاجتماعي العربي في مستوياته المحلية والوطنية والقومية من قبل أبناء المجتمع وسلطاتهم السياسية، وأحزابهم وجمعياتهم الأهلية والحكومية. وفي ظل دولة قطرية لم تكتمل في بنيانها السياسي وسيادتها الوطنية. بل هي منقوصة الأداء بفعل متطلبات السلطة غير المتوفرة فيها. وأيضاً بفعل التحديات الخارجية التي تجد في نقاط ضعف إمكانات القطر الواحد مداخلها. ويرى العلم الأنثروبولوجي ودراساته الحقلية أنَّ النسق السياسي في الوطن العربي يغلب عليه الضعف والأداء الانقسامي للأسباب الآتية:

1- إن المجتمع العربي مجتمع أهلي حيث لا تزال علاقات قربى الدم هي الغالبة عليه، وأن العصبية المتأتية من هذه القربى لا يزال لها تأثيرها في علاقات الناس السياسية والاجتماعية والثقافية، ولها علاقة مباشرة في طابع الانتماءات المحلية والوطنية والقومية، وتصل في تأثيرها على مواطنة الإنسان العربي لأن علاقات القربى ومستوياتها وعصبياتها تجعل الإنسان العربي يعيش في دائرة أو سلسلة متواصلة من الانتماءات علتها الرئيسية قربى الدم. فهو في المجتمع الأهلي ابن أسرته أولاً. ثم ابن عائلته ثانياً وابن فخذه وبطنه وعشيرته وقبيلته وابن حارته قبل أن يكون ابن قريته أو مدينته وابن قريته ومدينته قبل أن يكون ابن وطنه. وهذا النمط من الولاءات والانتماءات هو الذي يجعل النسق السياسي في الوطن العربي نسقاً انقسامياً، وإن كانت هذه الانقسامية تقوى وتضعف أمام قوة الانتماء الفكري والسياسي أو ضعفه، ووجود عصبيات أقوى وأكثر فاعلية من عصبية قربى الدم.

والملاحظ أن الأنظمة السياسية العربية في أغلبها إما قائمة على أساس الحزب الواحد، أو العائلة الواحدة، أو أبناء جهة واحدة. ومن هؤلاء وهؤلاء تتكون الأجهزة القيادية والرئاسية. وعلى رأس هذه الأجهزة مجموعة من الأشخاص الذين يمتون إلى تلك النظم السياسية بصلات قربى كثيرة. وهؤلاء ومن خلال مواقعهم في السلطة يضفون عليها طابعاً اجتماعياً وسياسياً أهلياً وخاصة في إطار توزع السلطات.[10] السلطة هي القدرة أو القوة التي تمكن الأجهزة من السيطرة على الناس، والحصول على طاعتهم وتضع سياستها موضع التنفيذ من أجل تحقيق أمنها، والتدخل في حرية المجتمع وتوجيه جهوده بما يخدم مصالح القوى الاجتماعية المتمكنة من السلطة. [11]

**العلاقـــــة بين السياسة والتنمية الاقتصادية:** يرى الباحث، من خلال ما تقدم خلال هذا الفصل من تعريف لمفاهيم التنمية السياسية في الوطن العربي وما تم بحثه في الفصل الثاني من الباب الأول بشأن التنمية الاقتصادية، ومقدار معاناة المواطن العربي في الحياة السياسية العربية والمشكلات المرتبطة بالسلطة السياسية، أن هناك ترابطاً جذرياً بين الإصلاح والتنمية في القطاعين السياسي والاقتصادي من خلال ما يأتي:

إن فلسفة النظام الاقتصادي للدولة تتبع النظام السياسي وترتبط به، فإذا كان النظام السياسي في طريق الاحتكار الشمولي فإن النظام الاقتصادي سيقوم بإلغاء الملكية الفردية وتعزيز سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وكذلك الموارد المختلفة.

* في الأنظمة السياسية الديمقراطية تكون السلطة الاقتصادية موزعة على التخصصية واحترام حقوق الملكية الفردية.

* غالبية الدساتير العربية والتشريعات تشير بوضوح إلى أن الشعب هو صاحب الملكية، وأنه هو الذي يقود التنمية في الوطن العربي، إلاّ أن واقع الحال يشير إلى بصمات الأنظمة الشمولية ما زالت قائمةً وبلا حدود وبإمكان السلطة إلغاء أي تشريع أو قانون يتعارض مع فلسفتها السياسية، أو تعطيله، بغض النظر عما نصت عليه الدساتير.

*إن الواقع السياسي يشير إلى ضعف التجاوب مع تطلعات الناس والاستجابة للغايات والأهداف التي ينشدونها، والمتمثلة باستكمال التحرر السياسي، وامتلاك السيادة والاقتراب نحو الوحدة، التي تمثل معركة المستقبل العربي على اختلاف مستوياتها وتسمياتها، كما لا يستجيب لروح العصر وآمال وآلام الإنسان العربي، والدور الذي يجب أن يشغله في وطنه والمكانة التي يحتلها داخل الحياة السياسية.
* إن كثيراً مما يعدُّه السياسيون في السلطة أيدلوجيات اقتصادية أو نظريات تنموية تعبر بالضرورة عن المذهب السياسي الذي تنطلق منه هذه النظريات، غالباً ما تكون أقنعة تختفي خلفها فلسفة الفكر السياسي الذي قد يمثل التبعية في القرار، أو تختفي وراءها المصالح الشخصية، هذا من شأنه زيادة حالة التخلف

الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، وخاصة في العلوم التي تتضمن نهجاً للتطور العلمي الحديث.

* إن وصف بعض الدول أو الشعوب بـــ (الإرهاب) يقع ضمن المخترعات الحديثة التي يراد بها السيطرة المباشرة على موارد البلدان الاقتصادية، والسيطرة بالتالي على مقدرات الشعوب، وضمان تبعية عمياء لقرارات الاستفراد السياسي والاقتصادي، وهو يمثل حلقة واضحة من حلقات الربط بين السياسة والاقتصاد.

* استنساخ تجارب سابقة تتبع أيدلوجيات وفلسفات سياسية بعيدة عن الوطن العربي، أو اتباع الوصايا اللبرالية الجاهزة من خلال النظريات الوارد ذكرها في الفصل الثاني ومنها (نظريات التبعية الكاذبة) يساعد على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة، وهذا ما يتحمل نتائجه السلطة السياسية وليس المفكر الاقتصادي.

* إن بروز القطب السياسي الواحد أوقع الدول العربية تحت وطأة المشاكل السياسية التي زرعها في كل بلد عربي، ومن ثم تبعها الوضع الاقتصادي المتفرد لكل بلد مما عزز سهولة السيطرة الاستعمارية على اقتصاديات البلدان العربية وزاد ذلك من اعتماد أغلب الدول العربية على تصدير المواد الأولية والاعتماد على الصناعات الأولية والمتوسطة مع التهافت على الحصول على المساعدات الدولية مما زاد من ديونها (أنظر الفصل الأول/ الباب الأول) لتجد نفسها تحت وطأة البنوك الدولية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي التي تتبنى شروطاً قاسية، لإبقاء الدول العربية تابعة لها في تنفيذ البرامج التي ترسمها لها هذه المنظمات، كما ورد تفصيله في الباب الأول/ الفصل الثاني.

* إنَّ مما زاد المشاكل الاقتصادية في البلدان العربية هو أن السياسي يمتلك القرار النهائي فيما يفكر به الاقتصادي، ولما كان أصحاب القرار هؤلاء هم الذين يقررون قيمة النقد وأسعار المواد واستغلال الطاقة ومعالجة مشاكل البطالة والتضخم، وهم يجهلون نتائج قراراتهم، فإن أصحاب رؤوس الأموال لا يفضلون الاستثمار في بلدانهم، ويفضلون الاستثمار الخارجي الثابت، أو الاستثمار في الأسهم أو المشاريع السريعة الانتهاء، خوفاً من نتائج تلك الأعمال.

* لقد اهتمت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بموضوع النفط العربي، الذي أصبح ركناً أساسياً من أركان التخطيط الاستراتيجي لسياسات هذه الدول وأعطى مركزاً مهماً في موضوع التنافس فيما بينها، وأصبح من يمتلك القدرة على السيطرة عليه فإنه يمتلك رجحان كفته في الصراع الدولي، وبما أن النفط العربي هو المورد الأكثر أهمية بحكم ضخامة الاحتياطي وانخفاض التكاليف الاستخراجية فضلاً عن الجودة لخلوه من الشوائب، أصبح ميدان الصراع والتنافس بين هذه الدول، كما أصبح ميداناً خصباً للصراع والتداخل السياسي والاقتصادي وذلك من خلال تضارب المصالح بين المستغِل والمُستغَل.

* يبقى أن نحدد أن السلطة السياسية هي المسؤولة عن نتائج المؤشرات الاقتصادية التي أوردنا أمثلة منها في الفصل الأول من الباب الأول وعلى السلطة أن تقرأ نتائج تلك النشاطات بمساعدة الخبراء لتكون على بينة من موقفها الاقتصادي وما يحتاج من قرارات سياسية واقتصادية أو تشريعات لمعالجة كل إنحراف سلبي وتقوية المؤشرات الايجابية من ذلك نرى ضرورة أن يسير الإصلاح السياسي مع الإصلاح الاقتصادي بذات الوقت بحيث تكون مراحل بناء الديمقراطية متلازمة مع مراحل بناء الاقتصاد الحر عندها ستكون الصورة واضحة المعالم والابتعاد عن كل ما يعيق العملية التنموية في الاقتصاد والسياسة ضمن خطط موحدة ترتكز إلى الأساس النظري الذي انطلق منه البناء نحو الواقعية المطلوبة.

إن الوطن العربـــــي لا بد أن يعرف تماماً أن العولمة سوف تخضع جميع اقتصادياته إلى التفكك والاختراق بوسائل كثيرة منها القنوات الفضائية والالكترونيات والحواسيب والانترنت ووسائل الاتصال الجديدة والعلوم الفيزياوية والجينية والبيئية والطبيعية والاجتماعية، وأدوات التغيير المرحلية هي التكتلات الاقتصادية والثورة الموسوعية والمعلوماتية والتي تمثل أجمعها وسائل الاختراق والسيطرة، والدول العربية معرضة أكثر من غيرها للاختراقات، بسبب كونها تحمل مؤشرات الضعف ومنها اختلال الهياكل الاقتصادية وخضوع أغلب مؤسساتها المالية والاقتصادية تحت رحمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتراجع القطاع الزراعي الذي وقع تحت وطأة العولمة بسبب تدخل الشركات والاستثمارات الأجنبية التي تعمل على تدويل وحدات الاقتصاد الوطني، وتعاني اقتصادياتها كذلك من تخلف قوى الإنتاج وانخفاض الإنتاجية وكثرة المديونية.

---

**المراجع المعتمد عليها:**


[1]عامر رشيد مبيض – موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية .مصطلحات ومفاهيم – ط1 – 2000 – ص 362 – دمشق – دار المعارف للنشر /حمص/سوريا.

[2] محمد أحمد إسماعيل علي. دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر ص 153 – القاهرة – 1989.

[3]عز الدين دياب/ الدراسات الاجتماعية الأمريكية ومخاطرها على الأمن الثقافي – مجلة الفكر العربي– العدد " رقم 70 " : ص 44 – 61.

.[4]محمد أحمد إسماعيل – المرجع السابق: ص 362

[5] محمد أحمد إسماعيل /مصدر سابق:ص 363 .

[6] محمد أحمد إسماعيل /مصدر سابق:ص 363 .

[7]تركي الحمد . مجلة ليل/السعودية/ السنة الثانية/العدد14 /2005.

[8] نصر عارف/ كلية العلوم السياسية– جامعة القاهرة /جريدة المؤتمر 2005/9/17.

[9] عز الدين دياب/ الدراسات الاجتماعية الأمريكية ومخاطرها على الأمن الثقافي – مجلة الفكر العربي– العدد " رقم 70 .

[10] أحمد أبو زيد – البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع ط2 – ج2 – الأنساق – الهيئة المصرية العامة لكتاب الإسكندرية – مصر العربية – ص 412 – 528.

[11] أحمد بدوي – معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية – مكتبة لبنان – بيروت 1986 – ص 318–322